مجلس الوزراء يكلف وزارة الكهرباء اتخاذ إجراءات التعاقد لإعادة تأهيل مجموعات إضافية في محطة توليد حلب الحرارية

الرئيس الأسد يوجه بإضافة اعتمادات لتمويل مجموعة من المشروعات الحيوية الخدمية والتنموية

| الوطن

بتوجيه من السيد الرئيس بشار الأسد أقر مجلس الوزراء إضافة اعتمادات لتمويل مجموعة من المشروعات الحيوية الخدمية والتنموية لاستكمال تنفيذها خلال العام الحالي والتي من شأنها تحسين الواقع الخدمي وتعزيز التنمية الاقتصادية في مدينة حلب وريفها.

وتضمنت المشروعات التي أقرها المجلس خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس استكمال تأهيل ٤٤٠٠ هكتار من سهول حلب الجنوبية بتكلفة ملياري ليرة سورية وإرواء قرى خناصر بتكلفة ٢,٩ مليار ليرة والمرحلة الأولى لإرواء القرى الواقعة على محور جب غيشة السين بتكلفة ملياري ليرة واستكمال البنى التحتية لسوق البشائر للسياحة والتراث بتكلفة مليارين وإنجاز الدراسة التنفيذية لإرواء قرى ريف حلب الجنوبي وتركيب ١٥٠ مركز تحويل كهربائي بواقع ١٠٠ مركز بمدينة حلب و٥٠ مركزاً في ريف المحافظة إضافة إلى استكمال مشروع تجهيز مشفى الأورام وتجهيز تقريعة سكة حلب وإعادة تأهيل محطتة تل بلاط.

وخلال الجلسة كلف المجلس وزارة الكهرباء الإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة للتعاقد على إعادة تأهيل المجموعات ٢ و٣ و٤ في محطة توليد حلب الحرارية بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والشركات الصديقة العاملة في هذا المجال وشدد على ضرورة وضع المجموعة الأولى التي يتم تأهيلها حالياً بالخدمة قبل نهاية العام الحالي بما ينعكس إيجاباً على التغذية الكهربائية في جميع المحافظات.

وفي هذا السياق تواصلت «الوطن» مع معاون وزير الكهرباء نضال قرموشة الذي أكد أن دخول المجموعة الخامسة في محطة حلب الحرارية التي تنتج نحو ٢٠٠ ميغا واط، كان له تأثير إيجابي في تحسن الواقع الكهربائي وخصوصاً مع ازدياد عدد ساعات التغذية وبالتالي هذا سوف ينعكس إيجاباً على واقع التيار الكهربائي ليس في حلب فقط بل على كامل مجموعة المنظومة الكهربائية في سورية الأمر الذي سوف ينعكس على تحسين واقع الكهرباء وتخفيف ساعات التقنين.. لأن وضع نحو ٤٠٠ ميغا مجددة بالخدمة يخفف العبء على باقي المحطات أي إن هناك انفراجات لا بأس بها إن لم تقل جيدة ضمن الضغط والطلب الكبير على الطاقة الكهربائية، مشيراً إلى أنه في المستقبل ستكون هناك منعكسات جيدة في موضوع تحسن التغذية الكهربائية على كامل المحافظات.

وأضاف قرموشة إن استهلاك مدينة حلب من الكهرباء كان قبل الحرب يصل إلى ١٥٠٠ ميغا واط وكانت محطات التوليد في حلب من الطاقات المهمة التي تسهم في تأمين طلب الكهرباء للمدن الصناعية وللمنازل، لافتاً إلى أن وزارة الكهرباء قامت بالتعاقد مع إحدى الشركات الصديقة لإعادة تأهيل المجموعات وأعادت المجموعة الخامسة إلى الخدمة منذ أيام بإنتاج نحو ٢٠٠ ميغا واط أي ما يعادل استطاعتها التصميمية وهناك إجراءات صيانة مستمرة للمجموعة الأولى التي من المقرر اعادتها إلى الخدمة خلال الأشهر القادمة، حيث يصبح في حلب مجموعات توليد باستطاعة تصل إلى نحو ٤٠٠ ميغا واط وهي مجموعات بخارية تعمل على الفيول وليس على الغاز.

إضافة لذلك هناك ثلاث مجموعات أيضاً يتم العمل على إعادة دراستها وتنظيمها لصيانتها حيث يتم تحويلها إلى محطات مولدة للطاقة الكهربائية.

وبالعودة إلى الجلسة أكد رئيس مجلس الوزراء ضرورة المتابعة المستمرة وبذل جهود مكثفة لوضع هذه المشروعات بالخدمة وفق المدد الزمنية المحددة وأن الحكومة حريصة على تحسين الواقعين الخدمي والتنموي في جميع المحافظات وفق الإمكانات المتوافرة.

كما طلب رئيس مجلس الوزراء من الوزارات المعنية وضع خطة تنموية تتضمن مجموعة من المشروعات المتكاملة لمحافظة القنيطرة لإدراجها في موازنة العام القادم بما يؤمن الاستثمار الأمثل لمقدرات المحافظة الزراعية والسياحية والبشرية والمزيد من فرص العمل.

ووافق المجلس على تمديد الفترة المحددة للناجحين بالمسابقة المركزية لتقديم أوراقهم إلى الجهات العامة لمدة عشرة أيام إضافية كما وافق على منح تعويض للفلاحين المتضررين في سهل عكار بمحافظة طرطوس نتيجة ضعف إنتاجية بذار البطاطا.

إلى ذلك اطلع المجلس من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس محمد حسان قطنا على سير عمليات تسويق الأقماح إلى المراكز الحكومية والتي زادت بواقع ١٥٠ ألف طن بالمقارنة مع الكميات المستلمة للفترة نفسها من الموسم الماضي وأكد المجلس أهمية المتابعة لاستلام كل الكميات وتسليم الفلاحين مستحقاتهم دون تأخير.

كما ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بالتزام عدد من خريجي كليات الطب بالعمل لدى الجهات العامة المعنية بالقطاع الصحي بهدف ترميم النقص الحاصل في الكوادر الصحية بمختلف اختصاصاتها.

واستمع المجلس إلى عرض قدمه وزير الصناعة زياد صباغ حول واقع استثمار الشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية بحماة وخطة عملها ودورها في السوق المحلية حيث تم التأكيد على جميع الوزارات تسويق كميات الخردة لديها إلى الشركة لتأمين المادة الأولية للإنتاج وتعزيز الكوادر البشرية بعمال إنتاج وفنيين ومهندسين متخصصين.

وطلب المجلس من الوزارات والجهات المعنية تعزيز الجهود المشتركة وأخذ إجراءات الحيطة والحذر للتعاطي بسرعة مع أي حرائق قد تحصل نتيجة الظروف الجوية الحالية كما دعا جميع المواطنين إلى المبادرة لتلقي اللقاح الخاص بفيروس كورونا وعدم التهاون بالإجراءات الاحترازية تفادياً لحصول ذروة جديدة للإصابات.

إطلاق المرحلة التجريبية لمشروع تتبع الآليات

تيناوي لـ«الوطن» من المفترض أن يسهم بإلغاء السوق السوداء للمشتقات النفطية بنسبة تتراوح بين ٦٠ و٧٠ بالمئة وسبب تأخر إطلاقه عدم جاهزية البنى التحتية

| رامز محفوظ

بين عضو مجلس الشعب زهير تيناوي في تصريح لـ«الوطن» أنه مما لا شك فيه أن مشروع خدمة التتبع للآليات العامة والخاصة يعتبر من المشاريع الرائدة وتأتي أهميته من العمل على ضبط استهلاك الوقود لكل الآليات من حيث استهلاك الوقود من ناحية واستهلاك الآليات من ناحية أخرى وذلك يصب في خدمة المصلحة العامة.

وأشار إلى أنه تم التأخير بإطلاق هذا المشروع لأن البنية التحتية لم تكن جاهزة نتيجة ما عانته سورية خلال الأزمة من تدمير ممنهج للبنى التحتية على صعيد شبكات الاتصالات والإنترنت، لافتاً إلى أن مشروع التتبع للآليات الخاصة والعامة مطبق في كل دول العالم وكان من المفترض أن يطبق في سورية منذ سنوات لكن نتيجة ما عانته من إجراءات غربية قسرية حتى على صعيد منع استيراد الأجهزة والتقنيات المطلوبة لهذا المشروع كما أن الحصار الظالم على سورية ساهم بالتأخير بوضع هذا المشروع بالخدمة.

وأوضح أن الغاية من هذا المشروع ضبط استهلاك الوقود للآليات الخاصة والعامة وبشكل خاص الآليات العامة العائدة لمؤسسات ووزارات الدولة التي ليس لها ضوابط إذ إن المسافات الكيلومترية المقطوعة يتم التلاعب بها من أجل ألا يضبط موضوع الاستهلاك وهناك مخالفات كبيرة كانت وما زالت بموضوع استهلاك الآليات العامة.

وأكد أنه المطلوب اليوم من الحكومة تحقيق الوفر والحد من الهدر ومكافحة الفساد والأهم بين هذه الأمور الحد من هدر كل المواد وعلى وجه الخصوص المشتقات النفطية كما أن المطلوب تطبيق ذلك على الآليات الخاصة وخصوصاً أننا في سورية ما زلنا في وضع حصار صعب ووضع قاس جداً بتأمين توريدات المشتقات النفطية ووصلنا لحد استخدام الاحتياطي من المشتقات النفطية.

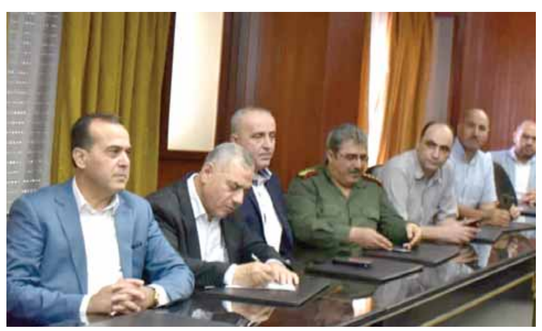

وأوضح تيناوي أن نتائج تطبيقه على الأرض مفيدة، وخصوصاً أن بعض وسائل النقل الخاصة مثل السرافيس تقوم منذ مدة ببيع مخصصاتها من المازوت المدعوم في السوق السوداء الأمر الذي أدى إلى حصول أزمة نقل خانقة نشهدها بشكل يومي، مؤكداً وجود سوق سوداء منتشرة بكثرة لبيع المشتقات النفطية ومن المفترض أن يسهم تطبيق مشروع تتبع الآليات بإلغاء هذه السوق بنسبة تتراوح بين ٦٠ و٧٠ بالمئة.

وختم بالقول إن الحكومة لا تتدخر جهداً اليوم من أجل ضبط وتوفير المواد الضرورية والمدعومة للمواطن كالمشتقات النفطية والمواد الغذائية وغيرها بطرق عصرية ومتطورة وحديثة وتعمل على القضاء على الفساد الموجود.

وكان قد اطلع وزير النفط والثروة المعدنية بسام طعمة بحضور الهيئة الناظمة للاتصالات وممثلي وزارة الداخلية على المرحلة الأولى للتطبيق الفعلي لمشروع تقديم خدمة التتبع للآليات العامة والخاصة وذلك في مبنى شركة محروقات والذي شمل ١٠٠ آلية تابعة لمحافظة دمشق كمرحلة تجريبية أولى حيث تبين جاهزية المشروع للتطبيق الواسع بعد تلافي جميع الملاحظات.

ويهدف هذا المشروع إلى تقديم خدمة التتبع لمراقبة المركبات الحكومية والخاصة ما يعطي إمكانية التأكد من تنفيذ الخطط والمسارات وتتيح المنظومة تحديد المسافات المقطوعة وسرعة الآليات خلال فترة زمنية معينة وربط ذلك باستهلاك الآلية من الوقود وسيتم تركيبها على وسائل النقل العامة في المرحلة القادمة الأمر الذي سيضع حداً نهائياً لمشكلة المتاجرة بمخصصات وسائل النقل العام.

وتم بناء المشروع بطريقة هرمية تسمح بتوزيع صلاحية المراقبة والتحكم وفق مستويات العمل وتمت مناقشة الإجراءات الفنية والمالية والتنفيذية للمشروع الذي يأتي ضمن منظومة أتمتة حركة المشتقات النفطية من المصدر إلى المستهلك.

تداول سندات الخزينة في سوق دمشق للأوراق المالية أصبح متاحاً للشركات والأفراد

مدير الإيرادات في المالية لـ«الوطن»: يوفر قناة تمويل إضافية للإنفاق العام ويحسّن الناتج المحلي الإجمالي

| عبدالهادي شباط

كشفت وزارة المالية أنه تم السماح بتداول سندات الخزينة في سوق دمشق للأوراق المالية، التي سيتم طرحها بدءاً من المزاد القادم المزمع عقده بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٨، وتم السماح لشركات الوساطة المالية بالاكتتاب في السوق الأولي بشكل مباشر بمزادات الخزينة، كما تم السماح للأفراد الطبيعيين والاعتباريين بالاكتتاب بمزادات سندات الخزينة عن طريق شركات الوساطة المالية، وتداولها في السوق عن طريق شركات الوساطة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح أنس علي مدير الإيرادات العامة في وزارة المالية أن هذا الإجراء له جملة من الإيجابيات في السياسة المالية والنقدية فهو يوفر لوزارة المالية قناة تمويل إضافية للإنفاق العام وعند توجيه الإنفاق نحو الشق الاستثماري سيتم تحقيق زيادة في التشغيل والإنتاج والمزيد من العرض السلعي وبالتالي تحسن الناتج المحلي الإجمالي.

بينما تسمح سندات الخزينة في السياسة النقدية بإدارة السيولة والمعروض النقدي وضبط هذا المعروض وتوجيه توظيفه بما يحول دون ذهاب جزء من هذا المعروض النقدي للمضاربة أو أن يبقى عاطلاً عن التوظيف وفي المحصلة يسهم ذلك في ضبط سعر الصرف، وبات من الممكن لحامل الورقة (السندات) بيعها وتسييلها في السوق وعدم إلزامه بالاحتفاظ بها لسنوات وبالتالي انخفاض المخاطر.

وكان علي أوضح خلال الندوة التعريفية التي أقامتها وزارة المالية لشركات الوساطة المالية، التحديثات التي طرأت لتطوير سندات الخزينة، حيث تم عرض تفاصيل البيئة التشريعية الناظمة للأوراق المالية الحكومية في سورية، والتي كان آخرها نظام تسجيل وإيداع تداول سندات الخزينة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وتم شرح آلية تحديد سعر الفائدة لكل سند خزينة، يتم تحديده بعد فض العروض المقدمة في المزاد، وترتيبها تصاعدياً حسب سعر الفائدة المطلوب من العارضين، حيث يتم تحديد سعر فائدة الكوبونات الموزعة نصف سنوية بناءً على المبلغ المقتطع الذي تحدده وزارة المالية، ومن ثم يتم تسعير السندات آلياً ولكل عارض على حدة، بناءً على سعر الفائدة المقدم من قبله بموجب العرض الذي تقدم به أصولاً.

بينما عرض نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق السورية الدكتور حسين دحدوح ومديرة مديرية شركات خدمات الوساطة المالية نيفين سعيد؛ الآلية المطلوبة من شركات الوساطة للسماح لها بالاشتراك في مزادات سندات الخزينة، وتداولها، وأهمية هذه السندات لشركات الوساطة وعملائها.

وشرح نائب المدير التنفيذي لسوق دمشق الأوراق المالية الدكتور سليمان موصلي ومديرة الإدراج في السوق فرح شربجي؛ آلية تداول سندات الخزينة في السوق الثانوية، والفرق بينها وبين آلية تداول الأسهم، وفوائد إقدام شركات الوساطة المالية وعملائها على الاستثمار في سندات الخزينة.

وعرض مدير مديرية الدين العام والأوراق المالية الحكومية في مصرف سورية المركزي شادي أسعد؛ آليات الاكتتاب في السوق الأولي للاشتراك في مزادات سندات الخزينة، والشروط الواجب اتباعها لقبول العروض المقدمة من شركات الوساطة المالية وعملائها، كما تطرق إلى مذكرة التفاهم الموقعة بخصوص الاكتتاب في مزادات الخزينة وتداولها في سوق دمشق للأوراق المالية.

واقع الثروة الحيوانية محلياً وعالمياً في ندوة الثلاثاء الاقتصادي

قرنفلة: ارتفاع تكاليف إنتاج الثروة الحيوانية في سورية عن غيرها من الدول

| هناء غانم

أخذ الحديث عن الفجوة المعرفية في قطاع الإنتاج الحيواني ومنعكساتها الاقتصادية الكثير من النقاش خلال ندوة الثلاثاء الاقتصادي التي أوضح فيها م. عبد الرحمن قرنفلة الخبير في الإنتاج الحيواني أن أنظمة الثروة الحيوانية تشغل نحو ٣٠ بالمئة من المساحة العالمية على سطح الأرض وقيمة هذه الثروة لا تقل عن ١,٤ تريليون دولار، وتشغل ما لا يقل عن ١,٣ مليار شخص على مستوى العالم مبيناً أن قطاع الثروة الحيوانية يسهم بنسبة ١,٥ بالمئة من الدخل المحلي الإجمالي على المستوى العالمي، واعتبر قرنفلة أن قطاع الإنتاج الحيواني هو أحد القطاعات الزراعية الفرعية القليلة التي تواكب التوسع الاقتصادي العام، ويدفع هذا النمو إلى عملية صناعية جذرية، تتوسع فيها أحجام العمل، كما تُفصل فيها الثروة الحيوانية عن الأرض التي تسندها وتستخدم لإنتاج الأعلاف، وفي الطرف الآخر من المعادلة – حسب المحاضر – تساهم الثروة الحيوانية «صغيرة النطاق» في تحسين سبل معيشة نحو ٦٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع.

قرنفلة أكد في حديثه أهمية خلق جيل جديد من مربي الثروة الحيوانية مزود بالمعارف والخبرات والأدوات اللازمة لتحديث أنماط الثروة الحيوانية السورية ودمجهم بالمجتمع المعرفي الذي يعتمد مبادئ الزراعة الحيوانية الذكية والزراعة الحيوانية الرقمية التي تضمن تحقيق زيادة إنتاجية للوحدة الحيوانية يعادل أربعة أضعاف إنتاجها الراهن.

وأشار إلى أهمية تحديث تلك الخبرات بما ينسجم مع تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات.. موضحاً مفهوم الفجوة المعرفية وأسبابها محلياً ودولياً وطرق ووسائل معالجتها والأدوات اللازمة لإغلاق الفجوة المعرفية من خلال توسيع خدمات الاتصالات وتوفير أدوات تكنولوجيا المعلومات وتعزيز دور البحوث العلمية.

ضعف الإمكانات

وأكد الخبير قرنفلة أن كل أنظمة تربية الحيوان في الوطن العربي متأخرة عن مثيلاتها في دول العالم المتحضر نتيجة ضعف الإمكانات المقدمة للبحث العلمي والابتكار والتخلف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مشيراً إلى مفاهيم التربية الحيوانية الذكية والتربية الحيوانية الدقيقة التي تضمن تحقيق رقابة مستمرة للحيوانات بوساطة المستشعرات الحيوية التي يتم تثبيتها على الحيوانات وتقوم بتحديد المؤشرات المتعلقة بصحة الحيوان وكفاءة تغذيته ووضعه الفسيولوجي، وترسل تلك المستشعرات رسائل قصيرة إلى مربي الحيوان عبر الرسائل الهاتفية القصيرة ليقوم بالتدخل بالوقت المناسب واتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح أي انحرافات بواقع الحيوان، إضافة إلى احتفاظ أجهزة حواسب عملاقة في كل البيانات التي تسجلها المستشعرات وتقوم بتحليلها وتقديم المشورة لمربي الحيوان، كما قدم مقارنة رقمية بين الإنتاجية المتواضعة للوحدة الحيوانية في ظروف بلدنا ومثيلتها في الدول المتقدمة التي تبنّت تكنولوجيا المعلومات حيث حققت الحيوانات في تلك الدول قفزات إنتاجية كبيرة جداً.

المنعكسات الاقتصادية

وتحت عنوان المنعكسات الاقتصادية للفجوة المعرفية بين قرنفلة أن هناك ارتفاعاً في تكاليف إنتاج الثروة الحيوانية مقارنة مع مثيلاتها في الدول المتقدمة مرجعاً ذلك لعدة أسباب أولها الاستخدام غير العلمي وغير النافع اقتصادياً لمدخلات الإنتاج وتبديد قيمتها النقدية إضافة إلى عدم تحقيق المستويات الإنتاجية المخططة أو المستهدفة، كذلك تواضع مستويات الإنتاج ومردود الوحدة الحيوانية والأهم ارتفاع نسب الفاقد في الإنتاج وارتفاع نسب نفوق الحيوانات إضافة إلى ارتفاع تكاليف رعاية الثروة الحيوانية.

غياب الرؤى

ويرى الخبير قرنفلة أن تدهور العائد من الإنتاج الحيواني يعود سببه إلى غياب معلومات السوق واضطرابات العرض والطلب وعدم وجود رؤية تنبؤية واضحة في هذا الإطار مع عدم تحقيق المنتجات الحيوانية للمواصفات القياسية المطلوبة تسويقياً، كما أن هناك تراجعاً واضحاً في الصناعات الخاصة بمنتجات الثروة الحيوانية.

> كل أنظمة تربية الحيوان في الوطن العربي متأخرة

واقع سيّئ للمداجن

وعن واقع المداجن قال: هناك ارتفاع في نسب نفوق الصيصان نتيجة استخدام مستويات مرتفعة من الأدوية التي تسبب تسمماً غذائياً كذلك نفوق الدجاج نتيجة استخدام خاطئ للقاحات وانخفاض نسب الفقس نتيجة عدم الخبرة في إدارة المفقس وانخفاض وزن البيضة إضافة إلى تدهور إنتاج الحليب صيفاً نتيجة ضعف المعارف برعاية الحيوانات، كذلك هناك تدهور نسب الحمل بالأبقار والأغنام والماعز.

حسابات جديدة !

و– حسب المحاضر – هناك اتجاه لإعادة النظر في مختلف ممارسات تربية الحيوان التقليدية المتبعة وإصلاحها من خلال تسخير التقنيات المختلفة، ومن ضمنها التكنولوجيا الرقمية، بهدف الوصول إلى كيانات إنتاجية ذكية قادرة على التكيف مع الظروف المناخية المختلفة، وفي الوقت ذاته تلبي احتياجات السوق.

وعن مستقبل الزراعة أكد قرنفلة أنه سيعتمد على تحولها الرقمي موضحاً أن مربي الحيوان سيستفيدون من كل التحولات الرقمية داخل العملية الإنتاجية، وهو ما يساعدهم على التحرر من القلق المتصل بالتغيرات البيئية، ويتيح لهم الحصول على محصول أفضل إنتاجية، كما يكفل لهم القدرة على إدارة قطعانهم بطرق جديدة وفعالة.

وذكر قرنفلة أن الزيادة الكبيرة في إجمالي الإنتاج الحيواني التي حدثت في السنوات الأخيرة تعزى إلى ظهور التقنيات الجديدة والابتكارات وتحسينات العمليات في قطاع الإنتاج الحيواني. وتتراوح هذه من أصناف الأعلاف، والتعزيز الجيني للثروة الحيوانية، والآلات المتقدمة التي تأتي مجهزة بأنظمة تحديد المواقع العالمية، والروبوتات، من بين ابتكارات أخرى. وقد مكن هذا النظام من تحقيق إنتاج يتطلب أقل بكثير من المدخلات التقليدية مثل القطعان والعمالة.

وخلص بالحديث إلى أن تحديث الزراعة واستخدام التكنولوجيا الرقمية قد أديا إلى ظهور مفاهيم جديدة تتعلق بالزراعة الحيوانية الدقيقة والزراعة الحيوانية الرقمية وأخيراً الزراعة الحيوانية الذكية.